مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

النزعة الانفصالية والحركة الوطنية في جنوب اليمن ١٨٣٩م - ١٩٦٧م

د. ناصر محمد ناصر

أستاذ مشارك - قسم الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الحديدة

2019

ISSN: *2226-5759* ***ISSN Online:*** *2959-3050* ***DOI:****10.58963/qausrj.v1i23.130*

Website: *qau.edu.ye*

النزعة الانفصاليـة والحركة الوطنيـة في جنوب اليمـن 1839 - 1967م

د. ناصر محمد ناصر
أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة الحديدة

المقدمة :

بدأت الحركة الوطنية في الظهور عقب انهيار الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية الحديثة على أنقاضها عام1923م. وتزامن مع ذلك بروز الحركة القومية في أروبا، حيث سادت النزعة القومية في كل من ألمانيا وإيطاليا ودول البلقان، الأمر الذي أدى إلى تشضي إمبراطورية النمسا والمجر واندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية. هذا الأمر أدى إلى إعادة صياغة الخارطة السياسية لكل من أوروبا وكثير من بقاع العالم بما فيه العالم العربي. وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن مرحلة الاستعمار التقليدي قد باتت من الماضي. وأن استمرارها قد يؤدي إلى سقوط كثير من دول العالم الثالث في يد الحركة الشيوعية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغوط على كل من بريطانيا وفرنسا لتأهيل مستعمراتها للاستقلال مع البقاء ضمن المنظومة الغربية لمواجهة المد الشيوعي المتنامي. وعلى الصعيد الإقليمي، وفي خضم التحرر من الاستعمار برزت كثير من المشاريع التي تتنازع مصير المنطقة. فقد برزت الحركة البعثية في كل من سوريا والعراق. وفي مصر أخذ الوجه القومي في التصاعد على حساب النزعة الوطنية. وفي منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج ودول المغرب العربي سادت النزعة الوطنية الضيقة والمناطقية.

وفي هذا الإطار برزت الحركة الوطنية اليمنية في جنوب اليمن، وتأثرت بكل هذه المشاريع، وانقسمت عليها، وأخذت في التطور والتبلور من خلالها.

مشكلة الدراسة :

تتركز مشكلة الدراسة حول:

1. أسباب النزعة الانفصالية، وكيف وجدت تلك النزعة؟ وهل هي نزعة أصيلة، ترتكز على واقع اجتماعي مغاير لواقع المجتمع اليمني؟
2. كيف تعاملت الحركة الوطنية في مراحلها المختلفة مع النزعة الانفصالية؟

فرضية الدراسة :

يفترض الباحث:

1. أن هناك مجمل عوامل دولية ومحلية هي التي صنعت النزعة الانفصالية وجعلتها تبرز بين كل فترة وأخرى، وأن النزعة الانفصالية ليست أصيلة، ولا ترتكز على واقع اجتماعي مغاير لواقع المجتمع اليمني.
2. أن الحركة الوطنية في جنوب اليمن ذات منزع وحدوي، وأنها تمكنت من محاصرة النزعة الانفصالية وتحجيمها دون القضاء عليها.

منهج الدراسة :

بما أن استخلاص المادة التي تعالج المشكلة مستقاة من أوعية مكتبية، فإن الباحث يرى أن المنهج المناسب الذي يمكن توظيفه هنا هو المنهج التاريخي، حيث يمكن قراءة النصوص بهدف استخراخ مضامينها ومدلولاتها، واستنباط العلاقة بين أطرافها، ثم قراءة الواقع الاجتماعي والثقافي الذي أنتج تلك النصوص، لمعرفة مدى تأثر الخطاب السياسي بمجمل السياق التاريخي. فالمواقف السياسية قد يكون منبعها وعائها الاجتماعي، إذ تكون أحياناً معبّره عنه وعمّا يعتمل في داخله من نوازع وتفاعلات. وقد تكون معبّرة أحياناً عن تأثيرات ومواقف وقتية وعرضية، كتأثير مواقف وسياسيات ومصالح مجمل القوى المحلية، والإقليمية، والدولية. فالخلل قد يكون في البيئة المحلية نفسها، وفي واقعها الاجتماعي، وقد يكون نتاج معطيات وعوامل عرضية ووقتية، فرضتها ظروف دولية وإقليمية طارئة.

إن من شأن توظيف هذه المنظومة أن يساعدنا على الاقتراب من طبيعة المشكل الذي نحن بصدد بحثه، ومعالجته، بهدف الوقوف على طبيعة وكنه المشكلة قيد البحث وامتداداتها

الاجتماعية والثقافية إن وجدت.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير حجم المشكلة المتمثلة في النزعة الانفصالية، ومعرفة مدى عمقها في واقع المجتمع اليمني، ومعرفة ما إذا كانت مسألة عرضية، أم أنها مسألة مزمنة ذات أبعاد اجتماعية راسخة.

الإطار الزمني للدراسة:

صحيح أن فترة الدراسة تمتد لتغطي معظم الحقبة الاستعمارية لجنوب اليمن(1839م-1967م)، إلا أنها من حيث المضمون محددة تحديداً دقيقاً في أمرين اثنين لا ثالث لهما وهما:

1. الظروف والعوامل الدولية والمحلية التي صنعت وخلقت مشكل التجزئة، وهو ما سيتم بحثه ومناقشته في الجزء الأول من البحث.
2. كيفية تعامل الحركة الوطنية مع مشكل التجزئة، وهو ما سيتم بحثه ومناقشته في الأجزاء الثلاثة الباقية من البحث.

خطة الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة منهجية، وخاتمة، وأربعة أجزاء هي:

أولاً: الحركة الوطنية وأفول الكيانات الصغيرة.

ثانياً: الحركة الوطنية وتراجع المشروع القُطْري.

ثالثاً: الجبهة القومية ومبدأ الكفاح المسلّح.

رابعاً: الجبهة القومية والمتغيرات المحلية والإقليمية.

أولاً: الحركة الوطنية وأفول الكيانات الصغيرة

سيحاول الباحث في هذا الجزء الوقوف على طبيعة الظروف والملابسات التي ولدت فيها الحركة الوطنية، وكيف تعاملت تلك الحركة الوليدة مع مشكل التجزئة؟

1-البدايات الأولى للحركة الوطنية:

في بداية الثلاثينات من القرن العشرين، بدأت ظاهرة تجمّع الأدباء والمثقفين في المقاهي العامة، ثم ما لبث هؤلاء أن أسسوا نوادٍ أدبية وثقافية. ومن هذه النوادي: نادي الإصلاح الحضرمي، والنادي الثقافي، ونادي الإصلاح الإسلامي، ونادي شباب التواهي(فيتالي ناؤومكين،1984م: 38). ولكن سرعان ما تحول نشاط هذه النوادي من نشاط ثقافي وأدبي إلى نشاط سياسي. فقد أخذت تطالب سلطات الاحتلال بتوظيف اليمنيين في الوظائف الحكومية المقصورة على الإنجليز والأجانب، وأخذت تجمع تبرعات للثورتين الفلسطينية والجزائرية، ثم أخذت ترفع شعارات مناوئة للاستعمار مثل أرض العرب للعرب(إبراهيم العبيدي،1979م: 101).

وتزامن مع ظهور النوادي ظهور الجمعيات. ومن أبرز الجمعيات التي ظهرت: جمعية الأخوّة والمعاونة، وجمعية التعارف الحضرمية، وجمعية الفضائل الإسلامية، وجمعية الحق. وكان هدف هذه الجمعيات نشر التعليم ومحو الأمية، وإنشاء المشاريع الاقتصادية الصغيرة. إلا أن نشاطها ما لبث أن أخذ أبعاداً سياسية، فأخذت تطالب بالإصلاح السياسي، وإنشاء مجالس تشريعية في السلطنات والمحميات، وتحديد نسبة الرسوم والضرائب، ورفع الأجور والمرتبات(إبراهيم العبيدي،1979م: 104). وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م، ظهرت جمعيات أكثر تأثيراً مثل الجمعية الإسلامية، والجمعية العدنية. الأولى أسسها محمد عبدالله المحامي عام 1947م، وهو باكستاني الأصل، وكان لها طابع ديني، قوامه شعار الأخوّة الإسلامية. وبدأ اهتمامها أولاً بقضية كشمير، إلا أنها ما لبثت أن رفعت مطالب مناوئة للوجود الاستعماري. والثانية تأسست في العام نفسه كرد فعل على تأسيس الأولى، ومؤسسها هو محمد علي لقمان، وهو هندي الأصل، ووصل عدد أعضائها إلى ثلاثة آلاف عضو، وأصدرت صحيفتين هما: فتاة الجزيرة والقلم العدني، واستقطبت تجار الجاليات من هنود وصوماليين وغيرهم(علي الصراف،1992م: 78). ورفعت الجمعية شعاراً هو: عدن للعدنيين، وكانت تطالب سلطات الاحتلال بعدم منح الجنسية العدنية إلا لمواليد مدينة عدن، ورعايا الكومنولث البريطاني، وعدم منحها لأبناء الشمال، وأبناء المحميات،

وأخذت تطالب باستقلال مدينة عدن وفصلها عن محيطها العربي، وربطها بالكومنولث البريطاني، بحجة عدم وجود تجانس ثقافي وحضاري بين مدينة عدن ومحيطها العربي(سيف مقبل،2004: 125). وكانت الجمعية تخشى من أن يتم تذويب الجاليات الأجنبية في محيط عربي غالب في حالة دمج المدينة في كيان أكبر.

ولكن الجمعية العدنية ما لبثت أن انحلت بفعل الخلاف في داخلها حول وضع مدينة عدن، وقام على أنقاضها حزبان هما: المؤتمر الشعبي الدستوري برئاسة محمد علي لقمان، والحزب الوطني الاتحادي برئاسة حسن بيومي. واستمر الحزب الأول في تبني أفكار الجمعية التي انبثق عنها، فتخلت عنه بريطانيا بعد أن أصبحت تؤيد فكرة دمج عدن في كيان أكبر، وانحازت إلى الحزب الثاني الذي كان يطالب بضرورة دمج عدن في الاتحاد المزمع قيامه، مع الاحتفاظ لعدن بوضع مميز. ووافق الحزب على بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في عدن(علي الصراف،1992م: 79)، التي كان يتواجد بها نحو 45 ألف جندي بريطاني، وعارض بشدة مبدأ الكفاح المسلح ووصفه بالنشاط الهدام(محمد عبد الله،1989م: 154)، وكانت له صحيفتان ناطقتان باسمه هما الكفاح واليقظة(سيف مقبل،2004م: 146). وقد تلاشى كلا الحزبين لاحقاً مع تقدم الحركة الوطنية.

وقامت بريطانيا من جانبها بالدفع بجنوب اليمن في طريق التطور الدستوري طبقاً لحساباتها. وفي هذا الإطار قامت بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في عام 1947م، باستحداث أول مجلس تشريعي كل أعضائه معينين من قبل الحاكم البريطاني(ل فالكوفا،1984م: 35)، ومهمته مساعدة المندوب السامي البريطاني في إدارة شؤون المستعمرة. إلا أن المجلس كان يصدر توصيات، وكان يحق للمندوب السامي رفضها، شريطة إبداء أسباب الرفض لوزير المستعمرات في الحكومة البريطانية. وكان المجلس محدود العدد، ويتكون تحديداً من 11 عضواً، منهم المدعي العام، وأمين المالية، وقادة القوات البريطانية، ورؤساء الجاليات الأجنبية، وبعض الموظفين العموميين. وفي عام 1955م سمحت سلطات الاحتلال البريطاني بانتخاب أربعة أعضاء من إجمالي عدد أعضاء المجلس(جاد طه،1969م: 360)، ثم استحدثت مجلس وزراء معين(فيتالي ناؤومكين،1984م: 15). غير أن الكلمة الفاصلة ظلت للمندوب السامي البريطاني.

2-الحركة الوطنية وميلاد الأطر الحزبية:

لم يكن التوجه المناطقي والتشطيري يحظى بشعبية في جنوب اليمن بين أغلب السكان، الذين فشت بينهم التطلعات الوطنية والقومية، بحكم انتشار جهاز الراديو، وعودة الطلاب

المبتعثين من الخارج، ووجود المثقفين والمعارضين لحكم الإمامة من أبناء الشمال، حيث لجأ إلى عدن عام 1943م الكثير منهم، نتيجة ملاحقة الإمام لهم، وأسسوا حزب الأحرار اليمنيين عام 1944م، كما شكلوا الجمعية اليمنية الكبرى، وأصدروا صحيفة صوت اليمن. وفي عام 1946م وصل إلى عدن سيف الإسلام إبراهيم ابن الإمام يحيى، وأعلن تأييده لمطالب الوطنيين الإصلاحية. وكانت بريطانيا في البداية ترى في استضافة المعارضة الشمالية ورقة تضغط بها على الحكم الإمامي في الشمال، ورفضت طلباً للإمام يحيى بطردهم بحُجّة أنهم لم يتعدوا حدود التعبير عن آرائهم. لكن تبنيهم لأفكار وطنية وقومية وتحررية أسهم في بلورة الأفكار المعادية للاستعمار، فأخذت بريطانيا تتبرم من وجودهم. ولما ردّ الإمام يحيى على بريطانيا بدعم القبائل المناهضة للوجود الاستعماري، قامت بريطانيا بالتوصل معه إلى صفقة تم بموجبها توجيه بريطانيا إنذاراً إلى الصحف التي تنتقد حكم الإمامة، تهدد فيه بإغلاق من لا يمتثل منها للإنذار، مقابل أن يكفّ الإمام عن دعم قبائل الجنوب، وأن يقوم بمنع شيوخ القبائل الذين يستضيفهم في الشمال من تحريض القبائل في الجنوب ضد الاستعمار، وهو ما خلق قناعة لدى أبناء الشمال وأبناء الجنوب على السواء بضرورة توحيد جهودهم تجاه كل من الاستعمار والإمامة. وبعد فشل ثورة 1948م في الشمال قام معارضوا الإمامة من أبناء الشمال بتأسيس حزب الاتحاد اليمني. وعندما انبثقت الجبهة الوطنية المتحدة انضم إليها هذا الحزب ومارس نشاطه من خلالها، فأسهم في بلورة الأفكار الوحدوية بين أبناء الشمال وأبناء الجنوب (إبراهيم العبيدي،1979م: 120).

وفي هذا الإطار نشطت الأحزاب التي تدعو إلى الوحدة، ومنها حزب الوحدة الحضرمية، وحزب الرابطة الحضرمية، وحزب السادة، وهيئة وحدة حضرموت، وهي الأحزاب التي كانت تدعو إلى وحدة حضرموت المكونة من سلطنتي القعيطي والكثيري، وضمها بعد توحيدها مع الشمال. وكانت هذه الأحزاب قد عقدت عدة مؤتمرات لهذا الغرض، منها مؤتمر الإصلاح الحضرمي الأول عام 1927م، ومؤتمر الإصلاح الحضرمي الثاني عام 1928م، ولكنها لم تكلل بالنجاح لأن سلطاني السلطنتين رفضا مبدأ دمج السلطنتين، حيث اشترط سلطان السلطنة القعيطية دخول سلطنة الكثيري تحت سيادته، وضم إليه لفيف من كبار التجار والملاك والموظفين، وجعل هدفه الدفاع عن العرش. وامتد هذا الجدال إلى عام 1946م حين أسس السلطان القعيطي الحزب الوطني القعيطي، وجعل هدفه الدفاع عن استقلال السلطنة القعيطية، فردّ السلطان الكثيري متهماً الإنجليز بالتآمر على سلطته باسم الوحدة، الأمر الذي أحدث قطيعة بين السلاطين وتيار الحركة الوطنية الداعي إلى الوحدة (سيف مقبل،2004م: 108).

وفي عام 1950م تأسست رابطة أبناء الجنوب العربي، لمواجهة أفكار ومشاريع الحركة الانفصالية التي بذرت بذورها وروّجت لها الجمعية العدنية (إبراهيم العبيدي،1979م: 113). وانظم إلى الرابطة لفيف من خريجي الجامعات العربية وبعض النقابيين. وكان من مؤسسي الرابطة عبد الله باذيب ذو التوجه الماركسي، وقحطان محمد الشعبي ذو التوجه القومي، ومحمد علي الجفري قاضي قضاة لحج وخريج جامعة الأزهر، والذي ترأس الرابطة. وكانت تضم أوائل البعثيين والقوميين، وأوائل اليسار، وأيدهم أصحاب رؤوس الأموال في المحميات. وحددت الرابطة هدفها بإنشاء دولة مستقلة في جنوب الجزيرة العربية تشمل عدن والمحميات (سيف مقبل،2004م: 135)، وأن الوسيلة لتحقيق هذا الهدف تتمثل في النضال السلمي، عبر تحريك الجماهير، وتنظيم المظاهرات، وعقد الاجتماعات، وتقديم العرائض لسلطات الاحتلال. وكانت الرابطة في هذه المرحلة على رأس الحركة الوطنية، كونها رفعت شعار معارضة تجزئة الجنوب، ونجحت في تعبئة الرأي العام ضد الإدارة البريطانية، والضغط على الإدارة البريطانية لجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية بدلاً من اللغة الإنجليزية، ودعت إلى تأسيس النقابات العمالية للدفاع عن حقوق العمال، وإلى القضاء على الحركة التبشيرية (إبراهيم العبيدي،1979م: 114).

لكن الرابطة، بقيادة محمد علي الجفري فيها، لم تستطع اللحاق بالحركة الوطنية التي أصبح مطلب الوحدة مع الشمال على رأس مطالبها. وبالتالي لم تحظ الرابطة بثقة لا القوميين ولا الوطنيين بسبب موقفها المتناقض من الوحدة، الذي يؤكد على عروبة الجنوب ويرفض يمنيته. فقد كانت الرابطة ترفع شعار الوحدة العربية الشاملة، وفي الوقت نفسه ترفض مبدأ الوحدة مع شمال اليمن. وفي عام 1955م قررت قيادة الرابطة دخول الانتخابات التشريعية لمجلس مدينة عدن، والتي لم تشارك فيها سوى الجمعية العدنية، وكان قرارها هذا غير مقبول على الإطلاق من قبل كافة القوى الوطنية بما فيها الأجنحة القومية والبعثية واليسارية في داخل الرابطة نفسها، فالمجلس التشريعي المزمع انتخابه يتكون من 12 عضواً، أربعة مقاعد منها فقط هي التي تُشغل بالانتخاب، والبقية تُشغل بالتعيين من قبل الحاكم البريطاني. كما أن السلطات البريطانية قصرت حق الانتخاب على كل من مواليد مدينة عدن، والصوماليين، والهنود، والأجانب بشكل عام، وحرمت أبناء المحميات وأبناء شمال اليمن المقيمين فيها من حق الاقتراع. وكان أبناء الشمال يتواجدون بكثافة في المحميات، وكان تركزهم أكثر في مدينة عدن، كونها منطقة جذب لليد العاملة. وبالتالي أصبح من يحق لهم حق الاقتراع بعد هذا الاستبعاد الجائر 21،5 ألف شخص، من أصل 180 ألف شخص، الذين هم في السن القانونية من سكان المدينة. وفي ظل هذا الوضع الذي

وصلت فيه نسبة المقاطعة فيها إلى 73٪،حصلت الرابطة على ثلاثة مقاعد من أصل أربعة (جاد طه،1969م: 162)، فكان الكل مجمعاً على أن العملية الانتخابية برمتها مسألة عبثية، لا من حيث إدارتها فقط، وإنما من حيث جدوى وجودها من حيث الأساس. وبالتالي أدت تلك المشاركة إلى انهيار شعبية الرابطة، فأصبحت قيادة بدون قاعدة.

وفي هذا الوضع حدث تحوّل في اهتمام قيادة الرابطة، حيث أخذت تسعى إلى جمع المال. فاستولت على المعونة التي منحها اتحاد العمال العرب للمؤتمر العمالي والبالغة عشرة ملايين جنيه مصري(قحطان الشعبي،1962م: 223)، مما زاد من تدهور مكانتها. وبدلاً من أن تتلافى قيادتها هذا الوضع وتغيّر من سياستها، أصدرت الرابطة عام 1956م بياناً أكدت فيه على نهجها ومطالبها المتمثلة في منح أبناء الجنوب حقهم في تقرير المصير، وإنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في جنوب اليمن. وهذا أدى إلى خروج من بقي فيها من الوطنيين من عضويتها، ولم يبق فيها بعد هذا التاريخ سوى السلاطين والزعماء التقليديين. وأصبح وجودها بعد عام 1956م شكلياً،(إبراهيم العبيدي،1979م: 119). إلا أن إنجازها تمثل في تجاوز الانتماءات المحلية الضيقة، التي حلّ محلها شعار وحدة الجنوب اليمني.

والملاحظ هنا أن الحركة الوطنية قد بدأت بحركة ثقافية، ما لبثت أن تطورت إلى حركة سياسية، سارت في مسارين متضادين. الأول ينادي بالتجزئة على أساس تبني الكيانات الصغيرة، والثاني ينادي بالوحدة ضمن مشاريع أكبر. وانتهت هذه المرحلة للحركة الوطنية بأفول المشاريع الصغيرة لمصلحة كيان أكبر هو الجنوب اليمني، الذي كانت تختمر في داخله قوى تنادي بمشاريع تتعدى حدود هذا الكيان.

ثانياً: الحركة الوطنية وتراجع المشروع القُطْري

سيحاول الباحث في هذا الجزء تتبع بداية وتطور ومسار القوى الجديدة، كالقومية، والبعث، واليسار التي رفدت مسار الحركة الوطنية، وكيف تعاملت مع مشكل التجزئة.

1-بروز القوى القومية والبعثية واليسارية:

بدأت الأفكار الماركسية تتسلل إلى اليمن منذ مطلع الخمسينات من القرن العشرين عبر الطلبة العائدين من الخارج، والقيادات النقابية التي أتاحت لها المؤتمرات العربية والدولية فرصة الاحتكاك بقيادات ماركسية. وفي نوفمبر 1955م أسس الجناح اليساري المنشق عن حزب الرابطة والداعي إلى الوحدة مع الشمال، أسس الجبهة الوطنية المتحدة، وذلك قبيل الانتخابات التشريعية التي جرت في العام نفسه، وانضمت إليها شخصيات من النقابات العمالية، والنوادي الشبابية (سيف مقبل،2004م: 153). وكان من أبرز هؤلاء عبد الله باذيب، ومحمد سالم علي الذي تولى رئاسة الجبهة، ومحمد عبده نعمان الذي تولى الأمانة العامة فيها، وعضوية زين صادق، وحسن باوزير، وعبده خليل نعمان، ومحمد سعيد مسواط، وعبد العزيز باوزير، وبعض النقابيين أمثال عبد الله الأصنج، وبعض أعضاء الاتحاد اليمني الذين كانوا يناوئون الإمامة في الشمال(إبراهيم العبيدي،1979م: 123). وبما أن المؤسسين لهذه الجبهة كانوا يدركون طبيعة الواقع المحلي والعربي المعادي للشيوعية، فقد فضلوا مسمى الجبهة الوطنية على مسمى الحزب الشيوعي. ولم يتبنوا مبادئ الماركسية صراحة، بل كانت مطالبهم أقرب إلى المطالب الوطنية والقومية. فقد طالبت الجبهة بالقضاء على الاستعمار، ورفضت مبدأ إنشاء كيان مستقل في الجنوب، ورأت أن الوحدة واقع قائم لا يمكن إنكاره، كون قوام الطبقة العاملة في الجنوب هم أساساً من أبناء الشمال، وطالبت بتوحيد الجنوب مع الشمال(علي الصراف،1992م: 96).

ونجحت الجبهة في إفشال انتخابات المجلس التشريعي عامي 55م و59م التي لم يشارك فيها سوى مرشحوا الإدارة البريطانية، والرابطة، والجمعية العدنية. كما نجحت في تأسيس المؤتمر العمالي كأول تنظيم نقابي موحد في اليمن عام 56م يجمع النقابات العمالية، والتي وصل عددها إلى 32 نقابة تضم في صفوفها نحو 21،4 ألف عامل جلهم من أبناء الشمال(فيتالي ناؤومكين،1984م: 51). وقامت بقيادة سلسلة ناجحة من الإضرابات، مما أقلق البريطانيين، فحاولوا احتوائها أو شقها، بعرض تسعة مقاعد من مقاعد المجلس التشريعي البالغ عددها 18

مقعداً، وإلغاء قانون الجنسية الخاص بمدينة عدن، مقابل تنازل الجبهة عن حق أبناء الشمال في ممارسة حقوقهم السياسية في مدينة عدن. وقد أحدث ذلك اختلافاً بين أعضاء الجبهة، إذ رأى بعضهم في العرض فرصة لدخول المجلس التشريعي والعمل من داخله، في حين رأى آخرون أن الحقوق السياسية لأبناء الشمال في عدن مبدأ أساسي للجبهة لا ينبغي التنازل عنه. وللحيلولة دون حدوث الانشقاق في الجبهة اتفقوا على عرض القضية موضع الخلاف على الإمام أحمد حميد الدين في الشمال، واتفقوا على أن يقبلوا العرض البريطاني في حالة تخلي الإمام عن دعمهم. وأرسلوا لهذا الغرض إلى صنعاء كلاً من محمد عبده نعمان وحسين باوزير، وقابلوا الإمام أحمد الذي أكد لهم على دعمه للجبهة، وأكد لهم أيضاً بأن الجنوب جزء لا يتجزأ من اليمن. وأثار هذا حنق بريطانيا فقامت بسجن عبد الله باذيب عضو الجبهة الذي تمكن من الفرار إلى الشمال، ونفي الأمين العام للجبهة محمد عبده نعمان إلى الشمال، وقامت بإغلاق صحيفة البعث، وقيّدت حرية الصحافة، وجعلت من أعضائها عرضة للملاحقة والاستهداف. وتمكنت بريطانيا بهذه الضغوط من تفكيك الجبهة، وتفرقت قياداتها بين حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي أسسه عبد الله باذيب، والمؤتمر العمالي. (إبراهيم العبيدي،1979م: 124)

والمحصلة أن الجبهة قد شكّلت نقطة تحول مهمة في مسار الحركة الوطنية. فقد أفشلت جهود بريطانيا في الدفع بالجنوب في طريق التطور الدستوري طبقاً لرؤية وحسابات بريطانيا. وطرحت قضية الوحدة مع الشمال بقوة ولأول مرة منذ انفصال الجنوب عن الشمال عقب انهيار الدولة القاسمية عام 1728م. وأضعفت القوى المناوئة للوحدة مثل حزب الرابطة والجمعية العدنية، ودفعت ودفعت بهذه القوى إلى طريق التفكك والانهيار.

2-الحركة العمالية بين العمل النقابي والسياسي:

رغم التعددية السياسية الكبيرة في عدن حيث بلغ عدد الأحزاب 15 حزباً في مدينة لا يزيد عدد سكانها عن 200 ألف نسمة في ستينات القرن المنصرم(قحطان الشعبي،1962م: 217)، إلا أن بريطانيا كانت ترى في التعددية الكبيرة عامل إضعاف وتشتيت للوحدة الوطنية، وكانت لا تتردد في التضييق على الأحزاب التي ترى أنها تهدد مصالحها وتشكّل خطراً على وجودها. وأمام هذا التضييق برز دور العمل النقابي في قيادة الحركة الوطنية، خصوصاً بعدما أصبحت عدن، عقب الحرب العالمية الثانية، هي قاعدة قوات الشرق الأوسط البريطانية. ونتيجة لتوسيع الميناء، وإنشاء مصافي تكرير النفط، فقد أصبحت عدن هي المحطة الأولى في الشرق لتزويد السفن بالوقود،

فزادت عمليات الشحن والتفريغ والتخزين فيها، فقد كانت عدن تستقبل ستة آلاف باخرة سنوياً تحمل نحو 26،3 مليون طن من البضائع. وبالتالي ازدهرت الحركة التجارية فيها، فزاد الطلب على قوة العمل التي نمت من 8200 عامل عام 1946م إلى ما يقارب 80 ألف عامل في مطلع الستينات، وكان أبناء الشمال هم قوام هذه القوة العاملة (ل فالكوفا،1984م: 15).

ورغم أن السلطات البريطانية قد أصدرت قانون العمل عام 1948م، الذي حدّد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور، إلا أن مسائل التأمينات الصحية والاجتماعية، ومنح صاحب العمل حق الاستغناء عن العامل دون إبداء الأسباب، والتمييز بين العمالة الأجنبية واليمنية، حيث تمتعت الأولى بكافة الحقوق، كل ذلك جعل هناك حاجة ملحة لإنشاء نقابات عمالية تدافع عن حقوق العمال اليمنيين، فولدت أول نقابة عام 52م، وهي نقابة عمال الطيران المدني. ثم تنامت النقابات فوصل عددها في 20 مارس 1956م، حين تَكَوّن مؤتمر عدن للنقابات، إلى 25 نقابة (عبد الله مرشد،1981م: 129)، ثم ارتفع عددها عام 62م إلى 32 نقابة. وفي مارس 62م تم تأسيس الاتحاد العام للنقابات، برئاسة سالم زين وعضوية عبد الله الأصنج الذي تولى الأمانة العامة للاتحاد، وعبده خليل سليمان، وعلي عثمان جريرة، ومحمد سعيد مسواط وآخرين. وعقب تأسيسه مباشرة قاد الاتحاد سلسلة من الإضرابات بلغت 33 إضراباً استمرت ستة أشهر، وأدت إلى شل الحياة الاقتصادية في مدينة عدن (إبراهيم العبيدي،1979م: 224). ثم تحولت الإضرابات إلى مظاهرات ترفع مطالب سياسية، انضم إليها الطلاب، ثم الجمهور بشكل عام. وكانت النقابات قد طالبت في عام 55م بمقاطعة الانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها، ورفض حرمان أبناء الشمال من المشاركة السياسية، ورفض حق النقض الممنوح للمندوب السامي البريطاني، ورفض تعيين عدد من أعضاء المجلس التشريعي(ناؤو مكين،1984م: 53). وبعد تأطير النقابات في الاتحاد العام أصبح الاتحاد هو رأس القاطرة التي تقود الحركة الوطنية، مما دفع سلطات الاحتلال إلى العمل على تحجيم العمل النقابي. فأصدرت قانوناً يحظر حق الإضراب، ويمنع تشكيل لجان للفصل في النزاعات بين العمال وأرباب العمل، وهدّدت بحل الاتحاد العام للنقابات بحُجّة أنه تخلى عن دوره النقابي وأصبح يمارس العمل السياسي. كل ذلك دفع الحركة النقابية إلى السعي إلى تأسيس حزب يعبّر عن الطموحات والتطلعات الوطنية للحركة العمالية، ويجنّب الاتحاد مواجهة مخاطر الحل.

3-الحركة الوطنية وبلورة المشروع الوطني:

في أواخر عام1962م تمكنت الحركة العمالية من تأسيس حزب الشعب الاشتراكي، برئاسة عبد الله الأصنج، وعضوية محمد سالم علي، وعبده خليل سليمان، وآخرين من أقطاب الجبهة الوطنية، التي تراجع نشاطها بسبب الضغوط البريطانية، والخلافات الشخصية، والتنافس بين قياداتها. وتمكّن الحزب من التمدد خارج الطبقة العاملة إلى شرائح الموظفين والطلاب وصغار التجار. وطرح الحزب مطالب منها أن إقليم اليمن الطبيعي جزء من الوطن العربي، وأن الشعب العربي في اليمن جزء من الأمة العربية، وأن على اليمنيين تحرير اليمن الطبيعي من كل من الاستعمار والإمامة، وتوحيده على أسس اشتراكية وديمقراطية، وأن الحركة العمالية هي ركيزة وأساس التطور الاقتصادي والاجتماعي، ورفع شعارات من قبيل حرب، حرية، وحدة، اشتراكية (علي الصراف،1992م: 109).

إلا أن موقف حزب الشعب الاشتراكي من الكفاح المسلح والوحدة مع الشمال شابه بعض الغموض، بسبب تذبذب موقف قيادته. فرغم أنه تبنى موقف الكفاح المسلح، إلا أن ذلك لم يمنعه من الاعتراض عليه بحُجّة رفضه لسفك الدماء وتخريب الأرض. ثم ما لبث أن عدّل موقفه وقال إنه يؤمن بفكرة الكفاح المسلح، ولكن كوسيلة للوصول إلى حلول سياسية، وليس كأداة لطرد الاستعمار. كما أن موقفه من الوحدة ظل متذبذبا. فأحياناً كان يربط الوحدة بتحرير الشمال والجنوب من الإمامة والاستعمار، دون تفسير لهذا الموقف. وأحياناً كان يرفض إنشاء ما يسميه بكيان مزيّف في الجنوب تابع للمستعمر، ويطالب بدمج المحميات مع الشمال. ثم ما لبث أن بلور سياسته من قضية الوحدة بوضع سُلّم من ثلاث درجات هي حصول الجنوب على حق تقرير المصير، يعقبها الوحدة مع الشمال باعتباره جزءاً من الوطن العربي، وذلك كخطوة نحو الوحدة العربية الشاملة (علي الصراف،1992م: 107).

والواقع أن حزب الشعب الاشتراكي كان يعاني من تعدد رؤى وانتماءات قياداته، بالإضافة إلى رهانه على تقلبات السياسة البريطانية ووصول حزب العمال البريطاني إلى السلطة، الذي أعلن انه سيعطي المحميات في جنوب اليمن حق تقرير المصير، ولذلك تباينت وتقلبت مواقفه، وقد ذهب الحزب إلى حد الموافقة على بقاء القاعدة الحربية البريطانية في عدن، مما أثار عليه انتقادات واعتراضات كثيرة، فتراجعت شعبيته. إلا أن ذلك لم يثنه عن مواقفه، بل إنه اقترب من حزب رابطة أبناء الجنوب، واتخذ مواقف معادية من الحركة الشيوعية العربية، وشكّك في جدوى الإضرابات ضد الاستعمار.

وأخيراً اندمج الحزب في منتصف الستينات مع رابطة أبناء الجنوب، بقيادة محمد علي الجفري، ومنظمة تحرير الجنوب اليمني، بقيادة عبده نعمان، ومعهم بعض السلاطين كالسلطان علي عبد الكريم سلطان لحج، وأحمد عبد الله الفضلي سلطان أبين، وبعض المشايخ مثل محمد عيدروس اليافعي، وأبو بكر فريد العولقي، اندمجوا جميعاً في منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل، التي تشكّلت لها قيادة من 21 شخصاً أبرزهم عبد الله الأصنج، والسلطان علي عبد الكريم (علي الصراف،1992م: 112). وبالتالي تلاشى حزب الشعب الاشتراكي ولم يحقق ما كانت تطمح إليه الحركة العمالية.

وتزامن مع هذا التطور تأسيس حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي بقيادة عبد الله باذيب، الذي كان يطمح أن يصبح الحزب وعاءً بديلاً للحركة العمالية عوضاً عن حزب الشعب الاشتراكي الذي فقدته. وطرح حزب الإتحاد الشعبي مطالب من قبيل التحرر الوطني، والوحدة اليمنية، والوحدة العربية الشاملة، والعمل على ضرب ركائز الاستعمار الممثلة في السلاطين والإقطاعيين، والسير على مبادئ الاشتراكية العلمية، وقيام تعاون شامل مع الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية. وفي العام نفسه أنشأ منظمة شبابية تابعة للحزب باسم المنظمة المتحدة للشبيبة اليمنية ترأسها عبد الله السلفي. وفي عام 65م أسس صحيفة الأمل وجعلها منبراً للدفاع عن الثورة المسلحة، فأصبح أعضاء الحزب عرضة لموجة اعتقالات وملاحقات، أُغتيل على إثرها عبد الله السلفي (علي الصراف،1992م: 124). وبالإضافة إلى هذه المصاعب فإن الحزب لم يجد بيئة مناسبة له، بسبب سطوة الموروث الديني، وانعدام الفرز الطبقي، وضآلة حجم طبقة المثقفين، وبالتالي جوبه بالرفض من قبل القوميين، والبعثيين، والوطنيين، الذين رأوا في الشيوعية بفلسفتها القائمة على مبدأ الصراع الطبقي عامل تشتيت وتجزئة لا تساعد على وحدة الأمة. كما رُفض من قبل القوى التقليدية كرابطة أبناء الجنوب، وحزب الشعب الاشتراكي، ولم يجد تعاوناً حتى من قبل النقابات العمالية، ولم يكن من المتوقع له أن يصبح حزباً جماهيرياً في بيئة دينية طاردة، فانتهى مآله بالاندماج في الجبهة القومية.

وسعى البعثيون كغيرهم من القوى لتنظيم أنفسهم، فأسسوا في مطلع 1956م حزب البعث. وبدأ الحزب يمارس نشاطه كتنظيم سري في كل من عدن وحضرموت، وأسس له في العام نفسه فرعاً في الشمال برئاسة محسن العيني (سيف مقبل،2004م: 155). وتمكن من اختراق النقابات العمالية والمنظمات الطلابية، إلا أنه عجز عن الامتداد إلى الريف اليمني شأن بقية الأحزاب العقائدية. وأبرز مواقف حزب البعث هو دعوته إلى وحدة التراب اليمني في إطار

الوحدة العربية الشاملة، ومعارضته مساعي بريطانيا لتوحيد محميات الجنوب. فقد كان يرى أن بريطانيا تهدف من توحيد جنوب اليمن إلى إيجاد كيان مناوئ لشمال اليمن، وأن بقاء محميات جنوب اليمن خارج إطار اتحاد شطري لن يبقي أمامها من خيار سوى الانضمام إلى شمال اليمن، لأنها لا تملك أياً من مقومات البقاء(إبراهيم العبيدي،1979م: 167). إلا أن حزب البعث أخذ في التراجع على خلفية انسحاب سوريا من الوحدة مع مصر عام 61م، ثم ما لبث أن حاقت به انتكاسة عام 1963م ضربت مصداقية شعار الوحدة على النمط البعثي عقب انقسام حزب البعث بين سوريا والعراق. وهذا أحدث جدلاً عنيفاً في أوساط البعثيين في اليمن، انقسموا على إثره إلى ثلاث مجموعات. الأولى أقرب إلى اليسار و هي التي وصفت القيادة القومية بالانحراف عن أهداف الحزب. والثانية تمسّكت بشرعية القيادة القومية. والثالثة جمّدت نشاطها السياسي، وانهمكت في البحث عن مصالحها الخاصة. وقد تحوّل الجناح اليساري من حزب البعث لاحقاً إلى حزب الوحدة الشعبية (أحمد صالح،1988م: 33).

والملاحظ أن الحركة الوطنية في هذه المرحلة قد تمكنت من عرقلة مساعي بريطانيا من الدفع بجنوب اليمن في طريق التطور الدستوري طبقاً لحساباتها الخاصة، وأضعفت القوى التي كانت تنادي بكيان مستقل في جنوب اليمن، ونزعت الشرعية الشعبية عنها.

ثالثاً: الجبهة القومية ومبدأ الكفاح المسلّح

بدأت حركة القوميين العرب نشاطها في الأوساط الطلابية في كل من سوريا، ولبنان، ومصر، والعراق. وبرزت بشكل ملموس عام 1948م، عقب سقوط فلسطين، إذ تأسست حينها كتائب الفداء العربي، والعروة الوثقى على يد كل من جورج حبش، وهاني الهندي، وجهاد ضاحي، متأثرين بكتابات قسطنطين زريق، أحد أساتذة الجامعة الأمريكية في بيروت، عن الوعي العربي. وتقوم الفكرة المحورية للحركة القومية على أن الوحدة العربية هي المهمة الأساسية التي يجب النضال من أجلها، وأن التناقض الأساسي هو بين الأمة العربية وأعدائها، وأن أعداءها الذين يجب النضال ضدهم هم الاستعمار الأجنبي، والحكام المتعاونون معه، والتنظيمات المعادية للقومية مثل الشيوعية (علي الصراف،1992م: 136). وانتقلت هذه الحركة إلى اليمن عن طريق الطلاب العائدين في بداية الخمسينات من القرن الماضي، وتم تأسيس أول خلية للحركة في عدن في عام 59م، في أوساط المعلمين والتلاميذ وبعض الموظفين، تحت غطاء نادي الشباب الثقافي (فيتالي ناؤومكين،1984م: 73). وكان أبرز المؤسسين لها، من الذين انسلخوا عن رابطة أبناء الجنوب، كلاً من علي أحمد السلامي، وطه مقبل، وسيف الضالعي، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، ثم انضم إليهم قحطان الشعبي، وسالم ربيع علي، وعبد الفتاح إسماعيل (إبراهيم العبيدي،1979م: 169).

وما يميز حركة القوميين العرب في اليمن عن بقية التنظيمات أنها وجدت لها تربة صالحة في المجتمع اليمني. إذ سرعان ما انتشرت في أوساط المجتمع المدني، كالطلاب والموظفين والمثقفين، وتغلغلت في منظماته كالنقابات والاتحادات الطلابية والنسائية. ثم امتدت جذورها إلى الأرياف، حيث وجدت لها مكاناً بين أبناء القبائل (أحمد صالح،1988م: 34)، وخصوصاً عندما تبنّت فكرة الكفاح المسلح ضد الاستعمار. وبالتالي أصبح لها عمق اجتماعي لم تحظ به حتى التنظيمات المحافظة كرابطة أبناء الجنوب.

في ظل هذا المناخ ولدت الجبهة القومية تحت مسمى جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، في قصر السعادة بصنعاء، في 24 فبراير 63م، من العناصر التي اندفعت إلى الشمال عقب ثورة السادس والعشرين من سبتمبر62م، وبدفع من الرئيس عبد الله السلال والقيادة المصرية بعد أن تأكد لهما أن بريطانيا تزوّد القوى الملكية المناوئة للنظام الجمهوري بالعتاد والسلاح (محمد الضالعي،2003م: 80). وكان أبرز مؤسسي الجبهة القومية قحطان الشعبي، الذي تولى رئاسة مكتبها السياسي، الذي تكون من 11 عضواً، هم بالإضافة إلى قحطان الشعبي، ناصر السقاف، وعبد

الله المجعلي، ومحمد الصوماتي، وثابت المنصوري، ومحمد الدقم، وبخيت مليط، وأحمد العولقي، وعيدروس قاضي، وعلي الكاظمي، وعبد الله الصلاحي(فيتالي ناؤومكين،1984م: 83). وطرحت الجبهة نفسها بأنها ليست حزباً سياسياً، وأنها مفتوحة أمام كل القوى التي تؤمن بضرورة الكفاح المسلح ضد الاستعمار. وبالتالي انضوت تحت لوائها كل من الجبهة الناصرية، والمنظمة الثورية لأحرار جنوب اليمن، والتنظيم السري للضباط والجنود الأحرار، وجبهة الإصلاح اليافعية، وتشكيلات القبائل(إبراهيم العبيدي،1979م: 37). وفي 19 أغسطس 63م، تم تشكيل قيادة جديدة للجبهة، مكونة من 12 شخصاً ستة من ممثلي التيار القومي، وستة من ممثلي القطاع القبلي. وفي عام 65م، أعيد النظر في هيكل الجبهة، فتم انتخاب مجلس وطني مكون من 42 شخصاً، ضم جميع ممثلي القوى المحاربة في الميدان، وانتخب المجلس الوطني مكتباً تنفيذياً، مكوناً من 9 أشخاص برئاسة أمين عام، وأنشئت أربعة مكاتب هي: مكتب الشؤون السياسية، ومكتب الإعلام، ومكتب المالية، ومكتب التنظيم الشعبي(فيتالي ناؤومكين،1984م: 123).

وكانت قيادة الجبهة القومية ترى أن مبدأ الكفاح المسلح بات هو الخيار الأكثر عملية، بعد أن أصبحت هناك خيبة أمل واسعة في الجنوب من جدوى أساليب النضال السلمي، خصوصاً وأن هذا الأسلوب لم يجْدِ في مقارعة الإمامة في الشمال، وأن مسألة الكفاح المسلح باتت ممكنة عملياً بعد أن توفر لها عمق استراتيجي في الشمال بعيداً عن سطوة الاستعمار. وبعد أن أصبح هناك دعماً سياسياً ومادياً ولوجستياً تقوم به كل من مصر وقيادة الثورة في الشمال. ولم تواجه الجبهة أية عقبات أو صعوبات تُذكر في الشمال سوى معارضة مكتب حزب الشعب الاشتراكي، الذي قام الرئيس السلال بإغلاقه، ومعارضة بعض شيوخ القبائل والقوى المحافظة في الشمال، التي كانت تخشى من أن تصبح الجبهة رديفاً ومسانداً للسلال وقوى اليسار في الشمال. وكانت معارضة لوجودها في الشمال بحُجّة أن استضافة عناصرها سيدفع بريطانيا إلى توجيه المزيد من الدعم للقوى الملكية، مما سيزيد من مصاعب النظام في الشمال. إلا أن هذه الحُجّة كانت باهتة وغير مقنعة فما يُخشى منه وهو دعم بريطانيا للقوى الملكية قد وقع قبل وجود وميلاد الجبهة وهو مستمر. وبالتالي فإن قيادة الجبهة مارست عملها بحرية شبه تامة، حيث قامت بفتح معسكرات التدريب، وشحن ونقل العتاد والأسلحة وتهريبها إلى الجنوب، واستخدام إذاعة صنعاء للتحريض ضد الوجود البريطاني في الجنوب اليمني(فيتالي ناؤومكين،1984م: 88).

وفي 14 أكتوبر 63م، اندلع القتال بين القوات البريطانية وقبائل ردفان بقيادة الشيخ راجح بن غالب لبوزة، العائدة من الشمال، حيث كانت تساند قوات الجمهورية ضد القوى الملكية،

وذلك على إثر رفض القبائل لطلب بريطانيا بتسليم السلاح ودفع غرامة مالية. وقتل نتيجة لذلك الشيخ لبوزة، فأعلنت الجبهة القومية مسؤوليتها عن الثورة التي قام بها الشيخ لبوزة، رغم أنها لم تكن طرفاً في المواجهة، وأرسلت الشيخ عبد الله جعبل لقيادة الثورة في ردفان، على إثر خلاف بين القبائل على من يخلف الشيخ لبوزة، فقبلوا بقيادة جعبل. ثم ما لبثت الجبهة أن شكّلت لها ذراعاً عسكرياً تحت مسمى جيش التحرير، تكّون في البداية من500 مقاتل، كانت أبرز قياداته علي أحمد ناصر عنتر، وعلي ناصر محمد، وصالح مصلح قاسم، ومحمد أحمد البيشي(علي الصراف،1992م: 169).

وعارضت بعض القوى نهج الجبهة القومية في تبنيها الكفاح المسلح بحُجّة أن هذا النهج يصب في مصلحة الشمال ومن خلفها مصر ولا يخدم الجنوب، فحزب الشعب رأى عدم جدوى القتال طالما أن انسحاب بريطانيا بات أمراً مسلّماً به، وشكّك في دعم الدول العربية لهذا النهج. وقال إن حزب الشعب بوضعيته العلنية لا يستطيع تبني مثل هذا الخيار(سيف مقبل،2004م: 254)، وأكد أن الجبهة لا تهدف من القتال سوى إقلاق البريطانيين المناوئين للحكم في الشمال، وأنه لا مصلحة للجنوب من هذا القتال. ورابطة أبناء الجنوب رأت أن القتال لا ينبع من الجنوب ولا يصب في مصلحة أبنائه، وإنما ينبع من مصلحة دولة عربية تسعى إلى تصفية حساباتها مع بريطانيا على أرض الجنوب. والحزب الوطني الاتحادي عبّر عن موقفه بقوله إنه لا يؤمن بسفك الدماء ولا بحكم العسكر، ولا بحكم الحزب الواحد، ولا بتدخل الآخرين في شؤون الجنوب، حيث ومسألة الاستقلال تخص شعب الجنوب العربي وحده(إبراهيم العبيدي،1979م: 348).

وكانت وجهة نظر الجبهة القومية من هذه القضية هي أن عدن والجنوب في قلب الحسابات الاستراتيجية البريطانية، خصوصاً بعد أن فقدت قواعدها في الشرق كافة، وأن بريطانيا لن تخرج بمجرد المناورات السياسية، وأن أي استقلال عن طريق المفاوضات لا بد أن يكون استقلالاً منقوصاً ومشروطاً، ببقاء القواعد العسكرية والمصالح الاستعمارية، ومن يمثلونها كالسلاطين وغيرهم، وأنه لا فرق بين شمال وجنوب، فضرب النظام الجمهوري في الشمال من قبل بريطانيا وحلفائها، سيجهض حركة المقاومة في الجنوب، وهو ما تسعى إليه بريطانيا، وأن الاستقلال الناجز وغير المشروط لا يمكن أن يتحقق إلا بالكفاح المسلح. وبالتالي رفضت الجبهة القومية مبدأ التفاوض مع بريطانيا من حيث الأساس. وجاء في الميثاق الوطني للجبهة أن الجبهة تهدف إلى تصفية القواعد العسكرية، وجلاء القوات البريطانية، وتصفية حكم السلاطين، والقضاء على المؤسسات الاستعمارية، وتغيير الواقع الاجتماعي تغييراً جذرياً، بكل مفاهيمه، وقيمه، وعلاقاته الاجتماعية القائمة على

الاستغلال، والاستبداد، ووحدة الشعب العربي في إقليم اليمن شمالاً وجنوباً على أسس شعبية وسلمية، والتحرر الاقتصادي الكامل من سيطرة رأس المال الأجنبي والشركات الاستعمارية الاحتكارية (إبراهيم العبيدي،1979م: 354).

لقد أدركت الأحزاب المعارضة للكفاح المسلح انحسارها وتراجعها، لذلك اجتمع كل من حزب الشعب الاشتراكي ورابطة أبناء الجنوب، وهيئة تحرير الجنوب، وبعض السلاطين والمشايخ أمثال علي عبد الكريم، سلطان لحج، وأحمد عبد الله الفضلي، سلطان أبين، والسلطان محمد عيدروس اليافعي، والشيخ محمد أبو بكر بن فريد العولقي، اجتمعوا وقرروا تشكيل منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل في أغسطس 1964م. إلا أن الرابطة ما لبثت أن انسحبت منها (محمد الضالعي،2002م: 363)، فأصبحت المنظمة تحت هيمنة حزب الشعب الاشتراكي بقيادة عبد الله الأصنج، الذي أخذ يطالب بالتحرر من الاستعمار البريطاني وإعطاء الجنوب حق تقرير المصير.

وخلاصة القول إن:

1. الحركة الوطنية بدأت وحدوية، فقد بدأت من صنعاء وحاربت نظام الإمامة في الشمال، قبل أن تبدأ حربها ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب.
2. الحركة الوطنية ساوت بين كل من الاستعمار البريطاني في الجنوب ونظام الحكم الإمامي في الشمال، وسعت إلى التخلص منهما معاً.
3. القوى الرافضة لوحدة اليمن، والتي عارضت مسار الحركة الوطنية النازع إلى الوحدة كحزب الشعب ورابطة أبناء الجنوب والحزب الوطني الاتحادي، والتي تكتلت تحت مسمى جبهة التحرير، هذه القوى لم تجد لها مكاناً في أوساط الجماهير حيث تراجعت وانحسرت شعبيتها وسارت في طريق الاضمحلال والزوال.
4. الحركة الوطنية قامت بربط القضية الاجتماعية بالقضية السياسية، ورأت أن الوحدة وصياغة أسس الدولة مستقبلاً سيتم انطلاقاً من وجهة نظر ماركسية. وهذا طرح يتجاهل الواقع في كل من الشمال والجنوب معاً، فكانت هذه أول عقبة في طريق وحدة الجنوب والشمال.

رابعاً: الجبهة القومية والمتغيرات المحلية والإقليمية

في الوقت الذي بدأ التباين يظهر بين الجبهة القومية والنظام في الشمال ومن خلفه جمهورية مصر العربية بعد موافقة مصر على اتفاقية جدة عام 1965م، وجنوح بعض أطراف النظام في الشمال إلى البحث عن مخرج سلمي للحرب المستعرة في الشمال بين الجمهورية والقوى الملكية، ومن خلفها السعودية، كانت مصر وبعض أطراف النظام في الشمال ترى أن مجمل معطيات الظرف الإقليمي والدولي تجعل مسألة الحسم العسكري بعيدة المنال. في هذا الظرف استغلت منظمة التحرير ذلك التباين وأخذت تطالب بضرورة توحيد العمل الوطني في الجنوب بدمج منظمة التحرير مع الجبهة القومية، وهو ما يتوافق مع رغبة مصر وبعض أطراف النظام في الشمال وبعض الأطراف العربية في احتواء المد اليساري المتصاعد داخل الجبهة القومية. ومولت دولة الكويت تكاليف الدمج بمبلغ ثمانين ألف جنيه استرليني(علي الصراف،1992م: 177) ، وتمكنت مصر بمساعدة عبد الله الأصنج، وعبد القوي مكاوي من استمالة بعض قادة الجبهة القومية ممن كانوا يسمون بقيادة الخارج والمقيمين في القاهرة، أمثال علي السلامي، وطه مقبل، وسالم زين، والدفع بهم إلى توقيع اتفاقية اندماج الجبهة القومية مع منظمة التحرير في يناير 66م تحت مسمى جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل(سلطان عمر،1969م: 247) . وتم تشكيل قيادة من 12 عضواً، ستة من الجبهة القومية، هم سالم زين، وسيف الضالعي، وطه مقبل، وعبد الفتاح إسماعيل، وعلي السلامي، وعبد الله المجعلي، وخمسة من منظمة التحرير هم عبد الله الأصنج، وأحمد عبد الله الفضلي، وجعبل بن حسين، ومحمد سالم باسندوة، وعبد الله عبيدة، وأسندت رئاستها إلى شخصية مستقلة هي عبد القوي مكاوي(إبراهيم العبيدي،1979م: 368).

ولقيت هذه الخطوة ترحيباً من بعض أطراف النظام في الشمال وأيدتها القيادة المصرية. إلا أن هذه الخطوة أحدثت انشقاقاً عميقاً داخل صفوف الجبهة القومية، على مستوى القاعدة، وعلى مستوى القيادة، بين ما كان يسمى بقيادة الداخل وأبرز أقطابها علي عنتر، وعلي سالم البيض، وعلي ناصر محمد، وقيادة الخارج وأبرز أقطابها قحطان الشعبي، وأحمد السلامي، وسالم زين، وطه مقبل، فانسحب بعض أعضائها منها، وجَمّد بعض القادة الميدانيين العمل العسكري، فأصدر قحطان الشعبي بياناً أيّد فيه موقف قيادة الداخل، وأكد على أن قرار الدمج من اختصاص وصلاحيات المؤتمر الوطني للجبهة(علي الصراف،1992م: 369). وذهب وفد من الجبهة إلى القاهرة ضم بعض صقور اليسار أمثال علي سالم البيض، وعلي ناصر محمد، وعبد الفتاح إسماعيل،

ومعهم سيف الضالعي، وطه مقبل، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، وأبلغوا القيادة المصرية صراحة بأن الجبهة القومية حركة تقدمية ولا يمكن أن تندمج مع منظمة يتزعمها سلاطين، فردّت القاهرة التي كان جيشها يواجه صعوبات كبيرة في شمال اليمن ويوفر الدعم المادي والعتاد للجبهة القومية، ردت باحتجاز فيصل الشعبي.

وفي ظل هذا الوضع دعت الجبهة القومية إلى عقد مؤتمر لها في مدينة حُمَر بالشمال لمناقشة قضية الدمج وما نتج عنها من تداعيات. واتضح من المؤتمر أن هناك انقساماً واضحاً وعميقاً بين التيار اليساري المعارض للدمج، والتيار القومي المؤيد له، فاتخذ المؤتمر قراراً توفيقياً بفصل علي السلامي كونه تجاوز الأطر المؤسسية للجبهة، واتّخَذَ قراراً انفرادياً أضر بالجبهة. ولكنه وفي الوقت نفسه قرر المؤتمر إرسال وفد إلى القاهرة لمعرفة إمكانية الدمج والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها (علي الصراف،1992م: 371).

وفي الوقت نفسه حضر إلى تعز بعض رموز اليسار العربي كجورج حبش، ومحسن إبراهيم، وهاني الهنداوي، وأقنعوا بعض قادة الجبهة القومية بأن الدمج سيكون لمصلحة القضية الوطنية، فمضت قدماً وانتدبت كلاً من سيف الضالعي، وعبد الفتاح إسماعيل، وطه مقبل، وسالم زين، لحضور مؤتمر يعقد في الإسكندرية لمناقشة أسس وكيفية الدمج (محمد الضالعي،2002م: 65). وحضر من جانب منظمة التحرير عبد الله الأصنج، وعبد الله المجعلي، ومحمد سالم باسندوة، وعبد الله علي عبيد، وعبد القوي مكاوي، وحضر أيضاً علي السلامي، بدفع من القيادة المصرية، رغم قرار فصله. وعُقد المؤتمر تحت ضغوط مصرية كبيرة في 8 أغسطس 66م، ووافق على مسألة الدمج، وقرر تشكيل قيادة جديدة، وانتخاب مجلس وطني يمثل كل القطاعات الشعبية والعسكرية، واختيار مجلس قيادة للثورة من قبل المجلس الوطني، وتشكيل حكومة منفى، والتفاوض مع بريطانيا إذا قبلت بتحديد موعد للاستقلال (إبراهيم العبيدي،1979م: 372).

إلا أن معظم قواعد وقيادات الجبهة عارضت هذا التوجه، ودعت إلى عقد مؤتمر لمناقشة قرار الدمج. فعُقد مؤتمر جِبْلة في يونيو 66م، الذي برز فيه الجناح اليساري في الجبهة، وبدا فيه الجناح اليميني مهمشاً، والذي خرج بالتمسك بمبدأ الكفاح المسلح. وعزّز هذا الاتجاه رفض القادة العسكريين الميدانيين لمبدأ الدمج، حيث أعلن، كل من عبد النبي مدرم، وعبود الشرعبي، ومحمد سعيد صالح، وصالح باقيس، ومحمد سعيد عبد الله، وعبد الله الخامري، رفضهم لمبدأ الدمج، وشددوا على ضرورة انفصال الجبهة القومية عن جبهة التحرير، وقاموا بتنفيذ سلسلة من الهجمات على المعسكرات البريطانية (سيف مقبل،2004م: 261). ولقيت أعمالهم هذه تأييداً

شعبياً واسعاً، مما أحرج قادة الجبهة فدعوا إلى عقد مؤتمر للجبهة في مدينة قعطبة لاتخاذ موقف نهائي من اتفاقية الإسكندرية وانتخاب قيادة جديدة تتلافى تداعيات التصدعات التي تسببت فيها قيادة الجبهة، وعُقد المؤتمر في 25 نوفمبر 66م، وطغى عليه نفوذ اليسار، وأقر رفض اتفاقية الإسكندرية وانسحاب الجبهة القومية من جبهة تحرير الجنوب اليمني، وانتخاب قيادة جديدة (عبد الله مرشد،1981م: 196).

وبالتالي أصبح للجبهة القومية بعد المؤتمر في قعطبة منحى أكثر يسارية، وأصبحت أكثر بعداً عن تصورات كثير من أقطاب القيادة في شمال اليمن، وعلى خصومة واضحة مع مصر، الداعم الأول للنظام الجمهوري في الشمال، التي قطعت عن الجبهة الدعم المالي والعسكري، و حاصرتها إعلامياً (علي الصراف،1992م: 180). ولكن الجبهة عوضت عن ذلك بتكثيف عملياتها العسكرية في الداخل، وقامت بسلسلة من الاغتيالات ضد بعض الشخصيات البريطانية، وبعض وزراء حكومة الاتحاد المتعاونة مع سلطات الاحتلال، وتمكنت في سبتمبر 67م من السيطرة على 13 إمارة ومنطقة، وفي شهر أكتوبر تمكنت من إحكام قبضتها على كافة أراضي الجنوب اليمني، ثم تمكنت من مد نشاطها إلى قلب مدينة عدن، بقصف القاعدة العسكرية البريطانية ونسف مستودعات الذخيرة (ل فالكوفا،1984م: 380).

هنا أدركت جبهة التحرير خطورة سيطرة الجبهة القومية على الأرض، وعدم جدوى الرهان على الدعم السياسي المصري وحده، خصوصا بعد هزيمة مصر في حرب يونيو 1967م، فقررت الجبهة التخلي عن خطابها الداعي للنضال السلمي، واللحاق بالجبهة القومية، فأسست جناحاً عسكرياً تابعاً لها تحت مسمى التنظيم الشعبي، انظم إليه في البداية نحو 1700 مقاتل. وافتتحت معسكرات في الشمال بتمويل وتدريب مصري، وأخذت تتبنى العمليات التي تقوم بها الجبهة القومية ضد قوات الاحتلال البريطاني (علي الصراف،1992م: 184)، إلا أن وجود السلاطين المعروفين بتعاونهم مع سلطات الاحتلال في قيادتها شكّل لها نقطة ضعف بارزة. ولم يصدق الكثير أن السلاطين المرتبطين بالاستعمار يقومون بعمليات ضد قوات الاحتلال، فقررت الجبهة فصلهم والتخلي عنهم، تحت مبرر أنه تبين لها أنهم على اتصال بحكومة الاتحاد المالئة للاستعمار في الداخل (إبراهيم العبيدي،1979م: 381).

وعقب إعلان وزير خارجية بريطانيا نية بلاده الانسحاب من الجنوب، أعلنت الجبهة القومية أنها الممثل الشرعي الوحيد لجنوب اليمن، فاندلع القتال بين الجبهتين، وتدخل الجيش الاتحادي ووضع حداً للقتال بينهما في سبتمبر 67م، إلا أن القتال ما لبث أن تجدد بين الطرفين

في أكتوبر 67م، فانحاز الجيش إلى الجبهة القومية، بحجة أن الجبهة القومية باتت تسيطر على معظم أجزاء الجنوب. وكانت بريطانيا، التي أكملت انسحابها من جنوب اليمن في 29نوفمبر67م(ل فالكوفا،1984م: 140)، ترغب في تسليم السلطة إلى الجيش، إلا أن خشية قادة الجيش من الدخول في صدام مع الجبهة القومية التي يتعاطف معها الكثير من جنوده وضباطه جعلته يحجم عن هذه الخطوة(محمد الضالعي،2002م: 90). كما أن دفع الجبهة القومية بقحطان الشعبي، وهو من العناصر المعتدلة، إلى رئاسة الدولة وتكليفه بتشكيل حكومة طمأن الجيش المتوجس من عناصر اليسار في الجبهة. لكن قحطان الشعبي ما لبث أن سقط في 22 يونيو 68م، ووصل اليسار إلى السلطة.

والملاحظ في هذه المرحلة الآتي:

1-قدرة الجناح اليساري في الجبهة القومية على التغلب على الصعوبات الإقليمية المتمثلة في معارضة كل من مصر والنظام في الشمال لمساره الرافض لتوحيد كل أطياف الحركة الوطنية في الجنوب على قاعدة الدمج مع جبهة التحرير.

2-فشل خيار جبهة التحرير القائم على مبدأ النضال السلمي، إذ قررت التخلي عن هذا الخيار لعدم شعبيته، واللحاق بالجبهة القومية بتبني مبدأ الكفاح المسلح، ولكن بعد فوات الأوان.

3-الحركة الوطنية في هذه المرحلة قد تصدرتها الجبهة القومية دون منازع، وهي التي بدأت موحدة على قاعدة مواجهة وطرد الاستعمار. إلا أن التمايز ما لبث أن تبدّى بين جناحيها على قاعدة الدمج مع جبهة التحرير، وهو الدمج الذي رفضه بقوة جناحها اليساري وتمكن من إجهاضه. ثم امتد هذا التمايز إلى رؤية كلا الطرفين حول مجمل القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية لدولة ما بعد الاستقلال، بما فيها قضية الوحدة مع شمال اليمن.

4- وصول اليسار إلى السلطة في الجنوب شكل ضربة إضافية لمسيرة الوحدة مع الشمال، بعد الضربة التي تلقتها تلك المسيرة عقب سقوط عبد الله السلال في 5 نوفمبر 67م. فالوحدة من وجهة نظر الكثير من أقطاب اليسار مسألة مصيرية، ولكنها لا يمكن أن تتم إلا عقب تغيير الوضع في الشمال، حيث أن الشمال كان قد سقط في يد قوى اليمين الجمهوري التي أطاحت بالسلال. وبالتالي أصبح النظام في الشمال ينظر إلى النظام في الجنوب على أنه بات مصدر خطر وتهديد له ولمنظومة قيمه الحاكمة، ومن ثم أصبحت قيادتا الشطرين على طرفي نقيض، الأمر الذي رحَّل مسألة الوحدة إلى أجل غير مسمى، وجعلها رهناً لتطورات مستقبلية قادمة.

خاتمة

بناءً على ما سبق وتأسيساً عليه، وكما اتضح من ثنايا وسطور البحث، يمكن القول بأن الباحث، وبدرجة عالية من الثقة، قد توصل إلى النتائج التالية:

1. هناك عاملان اثنان كان اجتماعهما بمثابة الباعث أو الحافز أو المحرك لميلاد وبروز لحركة الوطنية. وهذان العاملان هما الوعي الوطني الذي تبلور في النوادي الثقافية، والنزعة المناطقية الضيقة، التي جسّدها تمسك السلاطين والأمراء بها، وجسّدتها وبشكل أكثر استفزازية شعارات الجمعية العدنية.
2. الحركة الوطنية منذ بدايتها الأولى سارت عبر أربعة مسارات متوازية هي: المسار دون الوطني المتمسك باستقلالية الجنوب اليمني، والمسار الوطني الداعي إلى الوحدة مع الشمال، والمسار القومي الداعي إلى الوحدة العربية الشاملة، والمسار الأممي المتبني للخيار الماركسي، والذي لا يرفض الوحدة، ولكنه يسعى إلى تحقيقها عبر إجراء تغيرات اجتماعية، وثقافية جذرية، تحقق الوحدة من موقع أكثر تقدماً، طبقاً لرؤية الفلسفة الماركسية. والتفاعل بين هذه المسارات الأربعة قد سار في خط بياني صاعد. فقد تمكن في البداية المشروع القُطْري الخاص بجنوب اليمن، الذي قادته رابطة أبناء الجنوب، من تهميش ومن ثم ابتلاع المشاريع الصغيرة المتمثلة في مطالب السلاطين، والأمراء، ومطالب الجمعية العدنية. ثم ما لبثت الحركة الوطنية عبر مسارها المتنامي أن حققت هدفين اثنين هما إفشال المشروع القُطْري الخاص بالجنوب الذي تبنته الرابطة عبر سحب المشروعية عنه، واضمحلال وخروج الحامل السياسي لذلك المشروع من المعادلة السياسية في جنوب اليمن وهي الرابطة، وإفشال رديف ذلك المشروع المتمثل في السياسية البريطانية الهادفة إلى الدفع بالجنوب اليمني في طريق تطور دستوري وسياسي يفضي إلى قيام دولة اتحادية تبقي على القاعدة البريطانية في جنوب اليمن، وتبقي على الدولة المزمع قيامها ضمن منظومة النفوذ البريطاني.

وعليه فإن فرضية البحث صحيحة، إذ من الواضح والجلي أن الدولة التي وجدت في الجنوب لم تكن نتاج إرادة اليمنيين بأي حال من الأحوال، كما أن النزعة الانفصالية في الجنوب ليست أصيلة، وليست لها جذور تاريخية، ولا ترتكز على واقع اجتماعي أو ثقافي مغاير لواقع المجتمع اليمني، وأن الواقع الاجتماعي الذي حاولت بريطانيا صناعته، وتثبيت وجودها عليه، والمتمثل في فتح باب الهجرة إلى عدن لغير اليمنيين وإعطائهم حق المواطنة واستثناء اليمنيين منها، كل هذا هو واقع دخيل ومفتعل، ولم يستطع البقاء والصمود في وجه تيار الحركة الوطنية، ولم تتمكن

بريطانيا، لا عن طريق الهجرة والتوطين لغير اليمنيين في عدن، ولا عن طريق سياسة فصل الجنوب عن الشمال، من خلق تناقضات تحول دون توحد اليمنيين على مشروع وطني موجّه نحو الوجود الاستعماري. كما لم تتمكن، لا سياسة الإمام غير المدروسة التي نفَّرت أبناء الجنوب من عملية التوحد مع الشمال، ولا محاولات السلاطين والأمراء الذين رأوا في الوحدة قيداً على سلطاتهم، لم تتمكن من الحيلولة دون نمو المشروع الوطني.

على أن صلابة جسم الحركة الوطنية، في أية مرحلة تاريخية، لا تعتبر هي العامل الوحيد والحاسم في عمليتي الوحدة أو الانفصال. ذلك أن العوامل الدولية والإقليمية قد تلعب دوراً لا يستهان به في تحديد مصائر الدول والشعوب. هذا بالإضافة إلى أن الرأي العام حقيقة متغيرة ومتقلِّبة. وعليه فإن من المتوقع أن مستقبل الوحدة اليمنية سيتحدد طبقاً لواحد من الاحتمالات التالية:

1. أن تتمكن الحكومة الشرعية من العودة إلى صنعاء، وأن تتمكن من محاربة الفساد، وإجراء إصلاحات جوهرية تؤدي بدورها إلى تحقيق إنجاز ملموس في الميدان الاقتصادي والتنموي يقود إلى زيادة شعبية الوحدة، ويزيد من فرص بقائها. وهذا احتمال ضعيف من وجهة نظر الباحث.
2. أن تتمكن الحكومة الشرعية من العودة إلى صنعاء، وأن تعجز عن محاربة الفساد، وإجراء إصلاحات جوهرية تؤدي بدورها إلى تحقيق إنجاز ملموس في الميدان الاقتصادي والتنموي، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور شعبية الوحدة ويقلل من فرص بقائها.
3. أن يتمكن الحراك الانفصالي في الجنوب من الانقلاب على الحكومة الشرعية، مما سيؤدي إلى انفصال الجنوب، وقد يؤدي أيضاً إلى انفصال حضرموت عن الجنوب، ودخول فرقاء الشمال في حروب لا أفق لها.

المصـــــادر

1. الشعبي، قحطان محمد، جنوب اليمن، عدن والإمارات، القاهرة، مطابع دار النصر،1988م.
2. صالح، أحمد عبد الله « دكتور»، خصائص النضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني في الجنوب اليمني، عدن، دار الهمداني للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1988م.
3. الصراف،علي، اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، لندن، رياض الرئيس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1992م.
4. الضالعي، محمد عباس، حقائق جديدة عن الانطلاقة الأولى لثورة 14 أكتوبر، صنعاء، دار الكتب العامة، الطبعة الأولى،2002م.
5. الضالعي، محمد عباس، لماذا تسلمت الجبهة القومية السلطة في الجنوب اليمني المحتل، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر،2003م.
6. طه،جاد « دكتور»، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة، دار الفكر العربي. 1969م.
7. عبد الله، محمد سعيد، عدن كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية، بيروت، دار ابن خلدون.1989م.
8. العبيدي، إبراهيم خلف« دكتور»(1979م)، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني،1935م-1967م، بغداد، جامعة بغداد،1979م.
9. عمر، سلطان أحمد، نظرة في تطور المجتمع اليمني، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى. 1969م.
10. فالكوفا، ل، السياسة الاستعمارية في جنوب اليمن، ترجمة عمر الجاوي، عدن، دار الهمداني للطباعة والنشر. 1984م.
11. مرشد، عبد الله علي، نشوء وتطور الحركة النقابية في اليمن، 1935م- 1980م، بيروت، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى، 1981م.
12. مقبل، سيف علي "دكتور"(2004م)، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية، صنعاء، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء،2004م.
13. ناؤومكين، فيتالي، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، ترجمة دار التقدم، موسكو، دار التقدم، 1984م.